مؤقت



مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٨٣

الثلاثاء، ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيدة ألينغي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد مينديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2015/439)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1521818 (A)





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

بسبب خلل في نظام التسجيل الصوتي، لم يتم تسجيل جزء من وقائع هذه الجلسة. وقد أعد هذا المحضر استنادا إلى البيانات المكتوبة التي وفرها المتكلمون والأمانة العامة، ولكن لم يتسن التثبت منه في ضوء البيانات المُدلى بها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2015/439)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/531 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/439 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٣٠ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): ما دامت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام مجلس الأمن تحت رئاستكم، السيد الرئيس، أود أن أهنئكم على رئاستكم المجلس لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل. وأود أيضا أن أشيد بدور سلفكم في قيادة المجلس في الشهر الماضي.

لقد خاطبتُ المجلس بشأن هذه المسألة في مناسبات كثيرة ولم يعد لدي ما أقوله سوى تأكيد بعض النقاط الهامة مجددا.

وأود أن أرحب بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وتمديدها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وكما قلت في مناسبات عديدة، فإن هذه القوة الأمنية هي أفضل ما حصلت عليه منطقة أبيي منذ عقود من الزمن. فبدون توفر الحماية والمساعدة الدوليتين، ظل دينكا نقوك دائما ضحايا الهجمات الجامحة من قبل جيرانهم الشماليين بدعم من حكومات السودان المتعاقبة. وعلى الرغم من الفظائع الشائنة هذه لم يساءل عنها أحد مطلقا. وعلى الرغم من أنه ليس بوسع القوة الأمنية المؤقتة أن توفر الحماية الكاملة للسكان، فقد ساعدت على الأقل على الحد من تهديد شن الهجمات الجامحة وغير الخاضعة للمساءلة من قبل الشمال. وأعلم أن دينكا نقوك دائما ما يكونون ضحايا تلك الهجمات - كما هي الحادثة الشهيرة التي قُتل فيها أحد كبار زعماء المنطقة بالرغم من أنه كان تحت حراسة القوة - ومن المفهوم أن يرى دينكا نقوك كثيرا من جوانب الصورة قياسا إلى مشهد الحماية العام. وينبغي أن نتذكر أن أبيي قد تعرضت لهجوم كبير في عام ٢٠٠٨ قبل نشر القوة

الأمنية ثم تكرر الهجوم عليها مرة أخرى في عام ٢٠١١ من قبل القوات التابعة لحكومة السودان، ما اضطر السكان المدنيين إلى الهرب. وقد كان لذلك أثره في إخلاء المنطقة من السكان. ولم يتمكن معظم السكان المدنيين من العودة بعد خوفا من احتمال شن هجمات أخرى من قبل الشمال.

وعلى الرغم من أوجه القصور في دور الحماية الذي تضطلع به القوة، فإنها لا تزال المصدر الوحيد لحماية الأفراد المنتمين إلى دينكا نقوك. وما دام المأزق المتعلق بالوضع النهائي لمنطقة أبيي بين السودان وجنوب السودان قد وصل إلى طريق مسدود الآن، وما دامت الترتيبات الحالية في ظل وجود القوة الأمنية لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، فإننا ندعو مجلس الأمن لإيجاد حل عملي مقبول لطرفي النزاع.

وأرى أن إجراء بعض التحسين في الترتيبات الحالية بحيث تتحول أبيي إلى محمية دولية لضمان الأمن وتوفير الخدمات وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو أكثر الطرق عملية نحو المضي قدما. وحينئذ يمكن التفاوض على مسألة الوضع النهائي لأبيي في غضون فترة زمنية معقولة وفي جو من التعاون بين حكومتي البلدين بدعم من المشاركة البناءة للمجتمع الدولي.

وبالاطلاع على تقرير الأمين العام (S/2015/439)، أرى أن تقدما كبيرا قد أحرز في توفير الحماية والمساعدة للسكان. غير أن التحدي فيما يتعلق بتوفير الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة لا يزال هائلا. وفي ذلك السياق، أود أن أكرر ما قلته في مناسبات عدة، وهو أن المشياخات التسع في أبيي ظلت تدار على نحو مستقل دائما. وما نطالب به الآن هو ضرورة أن تتوفر لدينكا نقوك جميع أجهزة الحكومة: التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن تكون تحت سيطرتهم المستقلة، تماما مثلما يتمتع المسيرية الآن بالإدارة الذاتية داخل منطقة إقامتهم المعتادة.

ومن ثم يمكن لمؤسسة التعاون بين دينكا نقوك والمسيرية، سواء عن طريق لجنة أو مجلس مختص أو عن طريق لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، أن تتولى إدارة العلاقات الثنائية وتسوية النزاعات بينهما. وعدا عن ذلك، فلن تكون أي فكرة عن الإدارة المشتركة تجيز للمسيرية – الذين يتمتعون بالحكم الذاتي كاملا – المشاركة في إدارة مناطق دينكا نقوك مقبولة استنادا إلى المستويات المعيارية، وستلقى الرفض من قبل دينكا نقوك أنفسهم، فضلا عن حكومة جنوب السودان.

وبالإضافة إلى الضرورات الأمنية في المنطقة، فلا يزال سكان أبيي بحاجة ماسة إلى الخدمات والبنية التحتية، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وهياكل المجتمع المحلي، فضلا عن استمرار تقديم المساعدة الإنسانية بغرض الإغاثة والإنعاش وتحقيق التنمية. وبدون توفير هذه العناصر الأساسية، فليس مرجحا أن يعود سكان أبيي إلى مناطق إقامتهم العادية، وأن يظلوا لاجئين ومشردين داخليا إلى أجل غير مسمى. وفي الوقت الحالي فإن دينكا نقوك في أبيي ما زالوا عديمي الجنسية تقريبا، ما يعني أن تشردهم لا يزال مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة.

وفي سياق إيجاد حل للوضع هذا، آمل أن يجد مجلس الأمن، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، هذه الاقتراحات مفيدة في وضع برنامج لتحقيق الاستقرار المؤقت للوضع في أبيي.

وأخيرا، لطالما عاش دينكا نقوك والمسيرية في جو من الصداقة والتعاون والجوار تحت قيادتيهما على مدى القرون. والمطلوب الآن هو استعادة العلاقات الودية السابقة بين هاتين القبيلتين وتحويل تغوّل السلطات الوطنية إلى تعزيز للتعاون بينهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): استهل بياني، السيد الرئيس، بتوجيه التهنئة لكم على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر الذي

شهد استعراض تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي والذي تم تقديمه عقب إجراء الاستعراض الاستراتيجي لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي العام الماضي، كما شهد هذا الشهر المداولات حول قرار تجديد ولاية القوة الذي اعتمدتموه للتو. وبهذه المناسبة فإني أعرب عن الامتنان والشكر والتقدير لدولة إثيوبيا الجارة الشقيقة وجهودها المقدّرة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في السودان، لا سيّما في منطقة أبيي من خلال الدور الذي تقوم به القوة.

إن القرار الذي تم اعتماده للتو ٢٢٣٠ (٢٠١٥) قد أكد بوضوح في العديد من فقراته على أهمية الالتزام والتطبيق الكاملين للاتفاقيات الموقعة بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. كما أكد القرار أن أي تسوية للوضع النهائي لأبيي لن تتم إلا عن طريق الحوار والتفاوض بين الطرفين. ولذلك، فإننا نثمّن ما جاء في القرار من فقرات في هذا الخصوص. ونؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق تلك الاتفاقيات خاصة اتفاقية ٢٠ حزيران/يونيه لعام ٢٠١١ حول الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي، واتفاق ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أمن الحدود والآلية السياسية – الأمنية المشتركة، وكذلك اتفاق ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم مراقبة الحدود، ثم اتفاقية التعاون الموقعة بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن التعاون والترتيبات الأمنية. وغني عن الذكر أن جميع هذه الاتفاقيات إنما هي كل لا يتجزّأ؛ نحن نتحدّث عن منطقة حدودية وبالتالي فكل هذه الاتفاقيات لا بدّ أن يتمّ تطبيقها على قدم المساواة باعتبارها كل لا يتجزّأ. أي اتفاق يؤثّر على الآخر.

إننا نذكّر أيضاً في هذا السياق بأن جميع هذه الاتفاقيات قد أحيلت مشفوعة بمصفوفة التنفيذ التي اتفقنا عليها وتم التوقيع عليها بتاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣ وأحيلت إلى مجلسكم الموقّر وأصبحت هذه المصفوفة إحدى وثائق هذا المجلس، وبالتالي لا بدّ أيضاً من الالتزام بهذه المصفوفة حرفياً.

وإننا إذ نجدد التزامنا الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقيات نؤكّد أن أقصر الطرق لتسوية الوضع النهائي في منطقة أبيي وفقاً لهذه الاتفاقيات يبدأ بإنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقّتة، أعني المجلس التشريعي لأبيي، إدارة أبيي، جهاز شرطة أبيي. هذه آليات مشتركة متفق على إنشائها، إذ أن إنشاء هذه الآليات من شأنه ملء أي فراغ إداري أو أمني وتهيئة البيئة للعودة للاستقرار والتعايش السلمي بين المجموعات السكانية في المنطقة، بما في ذلك قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، ومن ثم الشروع في تسوية الوضع النهائي للمنطقة بما يحقق الأمن والاستقرار والتعايش الآمن بين مواطني المنطقة، خاصة القبيلتين الرئيسيتين. وقد أكّد القرار الذي تم اعتماده على أنه لا بديل للحوار من أجل تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي، كما حذّر القرار من أي إجراء أحادي يقوم به أي من الطرفين في هذا الخصوص.

إننا نثمّن ما جاء في القرار من تأكيد لرفض مجلس الأمن لمثل تلك الإجراءات الأحادية، وكذلك من إشارة واضحة إلى أن كلاً من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن هذا أيضاً قد أعربا في قرارات سابقة – وكذلك في هذا القرار – عن عميق القلق إزاء ذلك الإجراء الأحادي الذي قامت به قبيلة دينكا نقوك بإجرائها لاستفتاء من طرف واحد. كان ذلك إجراء أحادياً مرفوضاً، ونشكر لمجلس الأمن أنه ما زال يعرب عن قلقه إزاء ذلك الإجراء الأحادي.

وفي هذا السياق، نذكّر مجلسكم الموقّر بأن قرار حكومة السودان بسحب القوات المسلّحة السودانية من منطقة أبيي إنما كان التزاماً بالاتفاقيات المشار إليها. القوات المسلّحة السودانية لم تأت إلى أبيي اجتياحاً، فقد كانت موجودة في أبيي وانسحبت منها التزاماً بمنطوق القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وقبل ذلك بخريطة الطريق التي أعدّها واعتمدها الاتحاد الأفريقي. وقد خاطبنا مجلسكم الموقّر في حينه بهذا الخصوص، مما يؤكّد مدى التزامنا الكامل بتنفيذ الاتفاقيات الموقّعة مع

دولة الجنوب، خاصة تلك المتعلّقة بمنطقة أبيي والترتيبات الأمنية للحدود، بما في ذلك إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وقد عكست تقارير الأمين العام بشأن أبيي مدى التزام حكومة السودان فيما يتعلّق بإنشاء وتفعيل هذه الآليات.

ختاماً، برهنت حكومة السودان عملياً على مدى التزامها بتطبيق كل هذه الاتفاقيات، بل وكانت دائماً الطرف السبّاق في تحديد ممثليها في كل هذه الآليات الإدارية والأمنية المتفق عليها. ممثلو حكومة السودان في كل هذه الآليات ظلّوا دائماً هم الحاضرين وظلّ الطرف الآخر هو الغائب. والمجلس يعلم ذلك وقد رصدت ذلك ووثقته تقارير الأمين العام المعروضة عليكم.

لذلك نذكّر أيضاً بأهمية تفعيل دور لجنة الرقابة المشتركة لأبيي، هذه اللجنة غاية في الأهمية، لأنها هي التي تسدّ الفراغ الراهن الآن. وقد ظلّت أيضاً حكومة السودان هي الطرف الحاضر بفعالية في هذه الآلية، وجميعكم يعلم جيداً لماذا تعرقلت هذه الآلية وتعطل عملها لفترات طويلة، فقط لأن الطرف الآخر لم يتمكّن من تسمية ممثليه فيها لفترة طويلة جداً. لذلك فإننا نجدد أيضاً قلقنا إزاء تأخير إنشاء هذه الآليات لأننا حقيقة ننتظر تشكيلها اليوم قبل الغد حتى تضطلع بدورها في سد أي فراغ إداري أو أمني محتمل في منطقة أبيي، ومن ثم تتم تهيئة المناخ السياسي المناسب وتوفير التعايش السلمي بين القبيلتين الأساسيتين، ومن ثم يتمّ النظر في تسوية الوضع النهائي للمنطقة، ومستقبلها اتساقاً مع الاتفاقيات الموقعة بيننا في هذا الصدد، ونحن نجدد باستمرار التزامنا بتنفيذ هذه الاتفاقيات وصولاً إلى تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي على نحو يكفل استدامة الأمن والسلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.